

المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ومدى تطبيق
البنوك الأردنية له

**International Accounting Standard No. 39 and the
application of Jordanian banks have**

السيد رامي سماوي

مدرس

جامعة آل البيت

د. محمود علي الجبالي

أستاذ المحاسبة المشارك

جامعة العلوم المالية والمصرفية

الأردن

الملخص

يجب على الشركات الأردنية الاهتمام بالمعيار المحاسبي الدولي 39 بشكل جدي أكثر مما هو عليه الآن وذلك للنهوض بالمستوى الاقتصادي و التجاري للأردن بصورة أفضل ولكون العالم أصبح قرية صغيرة بفضل العولمة فلا بد لنا من توحيد أساليب القياس المتبعة في كل العالم حتى يتسنى لجميع المهتمين بمهنة المحاسبة فهم ودارسة البيانات المحاسبية لأي شركة وفي أي بلد كانت, وأيضا لتشجيع المستثمرين للجوء إلى الأردن للاستثمار فيها لان دقة إصدار القوائم المالية إنما تعبر عن ملائمة المعلومة وصدقها وبالتالي الثقة بالمعلومة واتخاذ القرارات المناسبة بناء عليها .

ولكون المشرع الأردني ألزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية قانونا نتج عن ذلك الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية, ولكونها تعتبر الركيزة الأساسية في المحاسبة, ارتأينا أن نقوم بعمل بحث حول المعايير الدولية, وبالأخص بالمعيار الدولي رقم 39 الأدوات المالية الاعتراف و القياس. لمعرفة التطور في استخدام هذا المعيار ومعرفة ما إذا كانت البنوك الأردنية مطبقة لهذا المعيار أم لا .

هدف البحث إلى التعرف على أسلوب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية في البنوك الأردنية, والمعوقات التي تواجه البنوك ومستخدمي الأدوات المالية في تطبيق المعيار الدولي رقم 39.

تواجه البنوك بعض الصعوبات في فهم وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية, وكيفية التعامل مع الأدوات المالية.

وبعد الدراسة التي شملت أربعة بنوك أردنية تجارية توصل البحث إلى ما يلي (مع العلم بأنه تم الاعتماد على سنوات 2000 و 2001 و 2002 لان في هذه السنوات تم إصدار المعيار وتطبيقه وبالتالي لمعرفة كيفية معالجة البيانات قبل وبعد المعيار):

- 1- تبين لنا أن العاملين في البنوك الأردنية يجهلون الكثير من متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39 وذلك لاختلاف الظاهر في الميزانية عن المدرج عنه في الإفصاح.
- 2- تطبيق البنوك الأردنية لفقرات المعيار ما زالت اقل من المستوى المطلوب.
- 3- عدم وجود أشخاص متخصصون في المعايير الدولية بشكل عام وبالمعيار 39 بشكل خاص ليسهل ويوضح طبيعة المعيار وكيفية العمل به.
- 4- عدم اهتمام مدقق الحسابات الخارجي بالافصاحات المت
- 5- علة بالأدوات المالية بحيث قارئ القوائم المالية يبقى في تساؤل عن كيفية التعرف على هذه الأرقام وعن سبب التغيير فيها, وهذا يدل على عدم معرفة مدقق الحسابات ببنود المعيار بشكل كاف.

6- إن صعوبة تطبيق المعيار لم تختصر على الشركات والمؤسسات الأردنية فقط بل كذلك على لجنة معايير المحاسبة الدولية بسبب وجود بعض المشاكل في المعيار وقد عالجتها لجنة المعايير بوضع مجموعة من الأسئلة لحالت قد تثير جدل وإجابات لهذه الحالات لإظهار كيفية المعالجة المحاسبية لكي تزيل الغموض و المشاكل الموجودة في المعيار 39 .

Abstract

Jordanian companies have interest in international accounting standard 39 more seriously than it is now and for the advancement of the level Economic and Trade of Jordan are the best and the fact that the world has become A small village, thanks to globalization we must standardize methods of measurement Used in all the world so that all those interested in the profession Accounting to understand and study accounting data for any company in any country Was, and also to encourage investors to resort to the Jordan Investment The issue because the accuracy of financial statements but reflect appropriate Information and thus confidence and sincerity Palmaloma and decision-making Appropriate to build on.

And the fact that the Jordanian legislator committed the application of international accounting standards Law resulted in the interest Bmair International Accounting And because it is the essential foundation in accounting, we decided to Are doing research on international standards, and in particular the standard World No. 39, Financial Instruments Recognition and Measurement. To see Development in the use of this standard and see if banks Jordan applied this standard or not.

Research aimed at identifying the method of application of accounting standard World No. 39 on financial instruments in Jordanian banks, And constraints faced by banks and users of financial instruments in The application of ISPM No. 39.

Banks face some difficulties in understanding and application of accounting standard World No. 39 issued by the International Accounting Standards Committee, And how to deal with financial instruments.

After the study, which included four Jordanian commercial banks reached Find the following (with the knowledge that he was relying on the years 2000 , 2001 and 2002 because in those years were issued the standard and its application And thus to learn how to process the data before and after the standard):

1 - show us that workers in Jordanian banks do not know a lot Requirements of IAS 39, for the apparent difference The budget for the runway in his disclosure.

2 - Application of Jordanian banks of the clauses of the standard is still less than The required level.

3 - the lack of people who specialize in international standards in general Standard and 39 in particular, to facilitate and clarify the nature of the standard and how work.

4 - lack of interest in the external auditor relating to disclosures Financial instruments so that the reader of financial statements in question remains On how to identify these numbers and why the change, and this

Indicates a lack of knowledge of the terms of the standard auditor's enough.

5 - The difficulty of applying the standard did not shorten the companies and institutions Jordan only, but also on the International Accounting Standards Committee because of There are some problems in the standard have been dealt with by the Standards Committee A set of questions to provoke controversy has prevented and the answers to these Cases to show how the accounting treatment to remove the ambiguity and Problems in the standard 39.

المقدمة

منذ أن بدء الإنسان يبحث عن الأمور التي تساعد في تحديد نتيجة نشاطه من ربح أو خسارة أو من تحديد دخله (إيراداته ونفقاته) التي تتعلق في نشاطه التجاري أو الاقتصادي, وهو في سعي مستمر لإظهار نتيجة نشاطه بصورة موضوعية وذات موثوقية. ونتيجة لهذا السعي المستمر ظهرت الكثير من المؤسسات والجمعيات المحاسبية المتخصصة في مساعدة الشركات على اختلاف أنواعها في إصدار حساباتها بالصفات التي تريدها المؤسسات. ومن هذه المؤسسات مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يعمل على إصدار معايير محاسبية دولية مقبولة للعموم لتوحيد الإجراءات المحاسبية في جميع دول العالم.

علم المحاسبة لم يتوقف عند حد معين و الدليل على ذلك هو التعديل الذي يطرأ على الكثير من المعالجات و السياسات المحاسبية. وعلى الرغم من هذا التطور الهائل إلا أن لجنة معايير المحاسبة الدولية ساهمت بشكل كبير في حصر وتحديد الإجراءات لمعالجة العمليات الأساسية في المحاسبة وذلك عن طريق وضع المعايير الدولية التي بلغ عددها 41 معيار تعالج كافة المشاكل المحاسبية.

ونتيجة للاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية, ولكونها تعتبر الركيزة الأساسية في المحاسبة, ارتأينا أن نقوم بعمل بحث حول المعايير الدولية, وبالأخص بالمعيار الدولي رقم 39 الأدوات المالية الاعتراف و القياس. لمعرفة التطور في استخدام هذا المعيار ومعرفة ما إذا كانت البنوك الأردنية مطبقة لهذا المعيار أم لا .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على أسلوب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية في البنوك الأردنية, والمعوقات التي تواجه البنوك ومستخدمي الأدوات المالية في تطبيق المعيار الدولي رقم 39.

الفرضية

عدم تطبيق المعيار في البنوك الأردنية بشكل يتلاءم مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية

المشكلة

تواجه البنوك بعض الصعوبات في فهم وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية, وكيفية التعامل مع الأدوات المالية

الدراسات السابقة

دراسة عبد الستار الكبيسي, و علا زلموط 2009 (مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات) زاد الاهتمام العالمي بالأدوات المالية بصورة كبيرة في العقد الحالي من حيث أنواعها والمحاسبة والإفصاح عنها مما ترتب عليه إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ومن هنا هدفت هذه الدراسة التي تقيم مدى التزام البنوك الأردنية باعتبارها قطاع اقتصادي كبير وهام لمتطلبات هذا المعيار في إعداد القوائم المالية وذلك استنادا إلى وجهتي نظر كل من المحاسب (معد القوائم المالية) والمدقق (مدقق الحسابات الخارجي) لتحقيق هدف الدراسة تم تقسيم المعيار إلى خمس أجزاء: الاعتراف بالأدوات المالية, قياس الأدوات المالية, قياس القيمة العادلة للأدوات المالية, محاسبة التحوط, و الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية, وصيغة فرضيات الدراسة على أساس ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات المعيار من وجهة نظر كل من المحاسب ومدقق الحسابات, إلا انه هناك بعض الفروقات الجديرة بالبحث في هذا التقييم. باستخدام استبانته صممت لهذا الغرض وبالاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة ومن خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS/P+) تم تحليل البيانات واستخلاص النتائج التي أظهرت الالتزام بغالبية متطلبات هذا المعيار وبدرجة

هامة إحصائيا مع وجود فروقات معينة بخصوص بعض المتطلبات و على ضوء النتائج أظهرت الدراسة عدد من الاستنتاجات التي تطلبت بدورها البحث في التوصيات المناسبة.

دراسة بيت جوتير نورث 2003 (المشاكل المتعلقة بقيمة المشتقات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (39))

وهي دراسة نظرية تبحث بالعلاقة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة العادلة للمشتقات المالية ومزاياها, واهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن القيمة العادلة للمشتقات المالية غير ملائمة في الأسواق غير النشطة, وبينت الدراسة بالتالي الطرق البديلة لقياس الأدوات المالية في حال عدم وجود قيمة عادلة لأحدى الأدوات المالية.

دراسة علا ياسين 2002 (دراسة مقارنة لتطبيقات معيار المحاسبة الدولي 39 في البنوك الأردنية)

هي دراسة تبحث في كيفية تطبيق البنوك للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ومدى التزام البنوك ببنود هذا المعيار من خلال تحليل القوائم المالية لعينة عشوائية شملت 11 بنك فقط. ومن نتائج هذه الدراسة أن هناك اختلاف بين ما يجب الإفصاح عنه اثر تطبيق المعيار وقيمة المبالغ المفصح عنها وهناك تباين في عملية تسجيل أرباح المشتقات والمحاسبة عنها في التقرير السنوي للبنوك الأردنية كما هناك تباين في عملية تسجيل التدفق النقدي عن أرباح الأدوات المالية في قائمة التدفقات النقدية

الفصل الأول

طبيعة المعيار و الأدوات المالية التي يعالجها

نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39

يطبق هذا المعيار في كافة أنواع المنشآت سواء أكانت شركات أموال, شركات تضامن, أو الوكالات الحكومية, و البنوك وشركات التامين. وذلك بجميع أنواع الأدوات المالية التي تنتمي في تصنيفها إلى المطلوبات المالية أو الموجودات المالية مثل الخيارات, الضمانات, خيارات الملكية, السندات, القروض, وقروض إبداعات البنوك, بعض الكفالات المالية, أسهم منشأة أخرى, الذمم المدينة

التعريفات الإجرائية

- **الأدوات المالية:** هي أي عقد يحدث أصلا ماليا لمنشأة واحدة والتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.
- **الموجودات المالية:** هي أي أصل يكون عبارة عن نقدية, حق تعاقدى لاستلام نقدا أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية, أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.
- **المطلوبات المالية** يمكن تقسيمها إلى:¹
 - 1- **التزامات مالية:** (الالتزام المالي) هو أي التزام تعاقدى لغرض تسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى, تبادل أدوات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون غير ايجابية.
 - 2- **أداة حق الملكية:** هي أي تعاقد بين قيمة الأصول في المنشأة بعد خصم جميع الالتزامات. " أي دليل على وجود حصة ملكية في منشأة أخرى"
- **القيمة العادلة:** هي قيمة الموجودات المالية والمطلوبات المالية في سوق نشط يتم فيه تبادل السلع بصورة مستمرة فيه. ويمكن تعريفها بأنها السعر الذي يؤمن للبائع مردودا معقولا على رأسماله المستثمر وبالتالي ربحا معقولا على مجموع ما باعه من بضائع أو خدمات.
- **المشروع:** يشمل الأفراد أو الشركات (الأشخاص و الأموال) والوكالات الحكومية.

¹ طارق حماد,سمير الشاهد. المحاسبة من العمليات المصرفية الحديثة, (اتحاد المصارف العربية,2002)

- **المشتق:** هو أداة مالية تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر الفائدة أو التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية أو أي تغيرات مماثلة ويتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
- **الكلفة المطفأة:** هي كلفة شراء الورقة المالية المعدلة طبقاً لفروقات الفوائد المدفوعة فعلاً و السائدة في السوق.
- **التحوط:** تعني للأغراض المحاسبية تحديد أداة تحوط واحدة أو أكثر بحيث أن التغير في قيمتها العادلة هو معادلة كاملة أو جزئية للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط.
- **أداة التحوط:** هي مشتق معين موجودات أو مطلوبات مالية يتوقع أن تعادل قيمتها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.
- **الخيار:** هو عقد يعطي صاحبة الحق في بيع أو شراء أداة مالية بسعر محدد في المستقبل دون أي التزام.

تصنيف الأدوات المالية وفق المعيار 39

ساهم المعيار المحاسبي الدولي 39 على تصنيف الأدوات المالية إلى عدة مجموعات وذلك لتسهيل عملية المقارنة بين الأدوات المالية ولسهولة فهمها وهي كالتالي¹:

1- الموجودات و المطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة:

ويتم امتلاكها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح ناتج عن التقلبات القصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل, بغض النظر عن سبب امتلاكها.

2- الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق :

وهي عبارة عن موجودات مالية مع استحقاق ثابت عدا القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة. ويكون للمنشأة الرغبة في الاحتفاظ بهذه الموجودات لحين الاستحقاق عدا القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة.

ويجب على المنشأة عدم تصنيف أي أصل من الأصول التي سنذكرها الآن ضمن الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وهي:

أ- الأصول التي بيعت.

¹ دورة تدريبية من مجموعة طلال أبو غزالة حول الأدوات المالية الاعتراف و القياس وإرشادات حول التطبيق.

ب- الأصول التي حولت إلى أنواع أخرى في الاستثمارات.

عند ممارسة خيار بيع خاص بكمية من الاستثمارات المحتفظ بها في تاريخ الاستحقاق والتي تعتبر هامة لدرجة كبيرة وذلك قبل الاستحقاق من خلال السنة الحالية أو السنتين السابقتين باستثناء ما يلي:

➤ المبيعات القريبة من الاستحقاق أو تاريخ طلب الاسترداد التي تمت ممارسته بحيث أن التغير في سعر الفائدة في السوق لم يكن له أثر هام على القيمة العادلة للأصل المالي.

➤ المبيعات التي قامت بها المنشأة للأصول المالية و تم تحصيل جزء كبير من ثمنها بحوالي 90%.

➤ مبيعات نتيجة حدوث حدث مفاجئ خارج عن إرادة المنشأة وغير متكرر.

➤ القروض و الذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة وهي موجودات مالية أوجدتها المنشأة مباشرة للمدين عدا القروض و الذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة والتي تكون ضمن الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

➤ الموجودات المالية المتوفرة للبيع: وهي كافة الموجودات المالية التي ليست:

1. قروض و ذمم مدينة أوجدتها المنشأة .

2. استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

3. أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة.

المشتقات و المشتقات المثبتة

كما سبق و عرفنا المشتق: هو أداة مالية تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر الفائدة أو التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية أو أي تغيرات مماثلة ويتم تسويتها في تاريخ مستقبلي. مثل سعر الفائدة أو تغير أسعار صرف عملة أجنبية

ولقد عمل المعيار المحاسبي الدولي 39 على تحديد أنواع محده للمشتقات وهي:-

أ- الخيارات وتنقسم إلى:-

➤ خيار شراء أصل ما و خيار بيع أصل ما و خيار بيع أو شراء مؤشرات الأسهم.

ب- العقود الآجلة .

ج- العقود المستقبلية.

د- المبادلة وتنقسم إلى ما يلي :-

• مبادلة معدلات العائد و مبادلة العملات و مبادلة الأسهم و مبادلة السلع إعادة الشراء.

هـ- عمليات أخرى وتنقسم إلى:-

• السقف و السقف و القاعدة و القاعدة و الأرضية.

سوف نبين فيما يلي شرح موجز لكل من النقاط الأساسية السابقة

الخيارات (Option)

تعرف الخيارات بأنها عقد يعطي صاحبة الحق في بيع أو شراء أداة مالية بسعر محدد في المستقبل دون أي التزام. والأسواق إما أن تكون مستقلة لتبادل الخيارات أو أن تكون جزء من الأسواق المالية التي يتم تبادل الأوراق المالية فيها.

الطرق المتبعة لتنفيذ الخيارات

تم إيجاد ثلاث طرق رئيسية وأساسية يمكن من خلالها أن يتم تنفيذ الخيارات هي¹:

1- الطريقة الأمريكية:

من خلال هذه الطريقة يمكن لحامل الخيار أن يقوم بتنفيذ الصفقة في أي يوم يريده بشرط أن يكون اليوم واقعا بين زمنين هما تاريخ الشراء وتاريخ تنفيذ الصفقة و التي تسمى بفترة صلاحية الخيار.

2- الطريقة الأوروبية:

وفقا لهذه الطريقة لا يستطيع مشتري حق الخيار أن يقوم بتنفيذ العملية إلا في تاريخ أو وقت متفق عليه في العقد أي في تاريخ ووقت محدد. عندما نقارن بين الطريقتين الأمريكية و الأوروبية نلاحظ أن الأمريكية أكثر خطورة على البائع من الأوروبية وذلك لان الخسارة على البائع مرتبطة بارتفاع الأسعار واحتمالية تحقيق رغبة المشتري ولذلك كان لا بد من إيجاد طريقة تنصف البائع و المشتري لحق الخيار.

3- طريقة برمودا:

¹ دراسة عماد رمضان, جامعة العلوم التطبيقية الخاصة حول الخيارات. 2002.

هذه الطريقة تعمل على تحقيق نوع من الموائمة بين الطرفين البائع للخيار و المشتري له فمن خلال هذه الطريقة يمكن تحديد أكثر من تاريخ لتنفيذ الصفقة وتكون عدد المحطات اقل منها في الطريقة الأمريكية وأكثر منها في الطريقة الأوروبية.

العقود الآجلة (Forward)

هو أي عقد يتم بين طرفين و الهدف منه هو شراء أصل أو بيع أصل ما على أن يكون ذلك الشراء أو البيع بتاريخ معين وبسعر معين في المستقبل. وتستعمل البنوك وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة العقود الآجلة لتجنب التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية وتدفقات الإيرادات والالتزامات المستقبلية.

العقود المستقبلية (Future):

هذا النوع من المشتقات يتيح لأحد أطراف العقد شراء أو بيع أصل معين إلى طرف آخر بسعر محدد ومتفق عليه مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي على أن يتم تسليم أو تنفيذ الاتفاق في المستقبل وبتاريخ محدد هو تاريخ الاستحقاق.

المبادلات (Swap):

هي أي التزام تعاقدية بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفقات النقدية أو أصل معين مقابل تدفق أو أصل آخر بموجب شروط يتم الاتفاق عليها عند التعاقد.

عمليات إعادة الشراء (Repurchase Option):

هي اتفاق بين طرفين على بيع كمية معينة من الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية مع تعهد البائع بإعادة شراء هذه الأوراق بعد فترة محددة بسعر أعلى من سعر البيع المتفق عليه.

عمليات أخرى:

1- السقف (CAP) : هو عقد بين طرفين يوافق فيه البائع مقابل علاوة سقف معين، على إعادة أية مبالغ إلى المشتري تفوق تكلفة الفائدة المتفق عليها بسعر معين.

2- السقف والقاعدة (Collar) : هي شراء للسقف المترامن مع بيع القاعدة وبالنسبة للعلاوة المقبوضة مقابل بيع القاعدة تقابل بدرجة معينة تكلفة السقف وهي تعتمد على الأسعار المتفق

عليها للنوعين من المكونات فإذا كانت تكلفة السقف مساوية تماما للتحصيل النقدي من القاعدة فإنه لا يوجد هناك علاوة و تسمى بالتكلفة الصفرية.

3- **القاعدة و الأرضية (Floor):** وهي معكوس السقف لان بائع القاعدة يتسلم علاوة مقابل موافقته على تعويض المشتري عن الفرق بين أسعار الفائدة الفعلية وبين تلك المتفق على أسعارها إذا ما انخفضت أسعار الفائدة دون مستوى معين.

المشتقات المثبتة

إن المشتق المثبت هو تدفق لمبلغ الفائدة المدفوع أصلا والذي يتمثل بالعملية الأجنبية. لكن هل يجوز فصل المشتق المثبت عن العقد الأساسي واحتسابه مشتق بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 ؟

الإجابة نعم . فبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 يجب فصل المشتق المثبت عن العقد الأساسي واحتسابه مشتق إذا توفرت الشروط التالية وهي:

1. الخصائص والمخاطر المالية للمشتق المثبت لا ترتبط بشكل وثيق بالخصائص و المخاطر الاقتصادية للعقد المضيف (الأساسي).

2. تلبية أداة منفصلة تعريف المشتق بذات الشروط مثل المشتق المثبت.

3. الأداة المجمعة ليست مقاسه بمقدار القيم العادلة مع تغيرات في القيمة العادلة المصرح عنها في صافي الربح أو الخسارة.

لقد وضع المعيار المحاسبي الدولي 39 علاقة المشتق مع العقد الأساسي ومدى ارتباطه فيه بحيث لا يرتبط المشتق بشكل وثيق مع العقد الأساسي إذ الأداة هي عبارة عن دين قابل للتحويل لتبادل دفعات الفائدة أو دفعات المبالغ الرئيسية المرتبطة بحقوق الملكية أو أسعار السلع أو خيار الشراء أو البيع لدين تم إصداره بخصم أو علاوة كبيرة ليست مرتبطة بشكل وثيق مع الدين القابل للبيع أو الشراء بقيمة زائدة.من هنا يمكننا القول بأن المشتق هو خيار مدفوع مقدما مع سعر الممارسة الذي لا ينتج عنها أي ربح أو خسارة هامة للمشتق المثبت.

التحوط (Hedging)

نستطيع القول أن التحوط لغايات محاسبية يعني " تحديد أداة أو أكثر من الأدوات المالية بحيث أن التغير في قيمتها العادلة سوف يجري تقاصه بشكل جزئي أو بشكل كامل من التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المتحوطة¹ "

أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 قد قسم التحوط المالي إلى :

1. التحوط للقيمة العادلة ويتعلق هذا بموجودات ومطلوبات قائمة. والذي يعزى للمخاطر التي ستؤثر على صافي الدخل المبلغ عنه.
2. التحوط للتدفقات النقدية المستقبلية وهذا التحوط يكون ضد التعرض للتغير في التدفقات النقدية التي يعزى لها مخاطر معينة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات معترف فيها مثل أسعار العملات وأسعار السوق
3. التحوط لصافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية وقد تطرق لهذا البند المعيار المحاسبي الدولي 21.

احتساب أرباح أو خسائر التحوط²

يجب أن تتوافق المعالجة المحاسبية المطبقة بالنسبة لعقود الخيار مع تلك المطبقة في بنود الأصول والالتزامات المتعلقة بها. فإذا كانت الأصول أو الالتزامات يتم تقييمها بسعر السوق فإن الأرباح أو الخسائر غير المحققة من عقود الخيار يتم إدراجها بحساب الأرباح أو الخسائر خصماً أو إضافة لحساب العلاوة المعلقة.

وإذا كانت الأصول والالتزامات يتم تقييمها بسعر التكلفة أو بسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل. فإن الأرباح أو الخسائر غير المحققة عن عقود الخيار يتم تأجيل الاعتراف بها بحيث تدرج بحساب الأرباح أو الخسائر عند تحققها فقط. ولقد اختلف المعيار المحاسبي الدولي في معالجة التحوط عنه في معيار المحاسبة المالي رقم 133 الأمريكي وفيما يلي المقارنة بين المعيارين:

¹ طلال أبو غزالة، ملخص بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية الاعتراف و القياس وإرشادات حول التطبيق، عمان 2002

² Imad Ramadan, option trading strategies, Amman 2003

جدول رقم (1) يوضح طريقة المعالجة في المعيارين الدولي و الأمريكي

المعالجة حسب معيار المحاسبة المالي رقم IASC 133	المعالجة حسب المعيار الدولي رقم FASB 39	البيان
يتم محاسبتها على أساس التحوط بالقيم العادلة.	يتم الاعتراف بها على أنها تحوط للتغير في القيمة العادلة و بالرغم من ذلك تتم محاسبة هذا التحوط على انه تحوط تدفق نقدي وذلك لتجنب الاعتراف به كالتزام أو كأصل أو كمطلوب لن يتم خلافا لذلك الاعتراف به على انه أصل أو مطلوب بموجب الممارسة المحاسبية الحالية.	التحوط لتعهدات المنشأة
يمكن أن يحوط فقط سعر الفائدة التي ينطلق منها ليس أكثر من معدلين لكل عملة أو الذي يفصل بين نقطة المرجع وسعر الفائدة الفعلي.	يمكن أن يحوط أية مخاطر يمكن تحديدها بوضوح ويمكن إظهار فاعلية التحوط ويمكن أن يحوط معدلات فائدة خالية من الخطورة.	التحوط لمخاطر أسعار الفائدة و مخاطر الائتمان.
يمكن استخدامها فقط لمخاطر العملات الأجنبية مثل : <ul style="list-style-type: none"> ➤ صافي الاستثمار في وحدة أجنبية. ➤ تحوط القيمة العادلة لتعهدات غير معترف بها لمنشأة بالعملة الأجنبية. ➤ لا يمكن تصميمها كتحوطات لمخاطر العملات الأجنبية مثلا. ➤ للعمليات المتنبئ بها و لمخاطر أخرى. 	المعالجة لغير المشتقات	
هذه البنود لا تعتبر بنود تحوط لمخاطر العملة الأجنبية وهي: <ul style="list-style-type: none"> ➤ بند غير مالي مثل المخزون . ➤ تعهد أو شراء أو بيع أصل مالي محتمل بشكل كبير. ➤ تعهد أو شراء أو بيع لمنشأة زميلة. ➤ تعهد أو شراء أو بيع لمنشأة تابعة في توحيد الأعمال. 	جميع تلك البنود يمكن التحوط بها لمخاطر العملة الأجنبية.	التحوط لمخاطر العملة الأجنبية.

<p>يجب التوقع بأن التحوط فعال جدا في البداية أي بداية التحوط وعلى مدى عمره ويجب أن تحدد فاعلية التحوط على الأقل كل ثلاثة أشهر ولا يوجد نسب محددة مع أن المؤشر يقع بين 80-125% الذي يجب أن نبينه في الممارسة المحاسبية.</p>	<p>يعتبر التحوط فعال جدا إذا استطاعت المنشأة عند بدء التحوط وعلى مدى عمره أن يتوقع انه تم بالكامل تقريبا وكما في المعيار المحاسبي المالي 133 لا يوجد نسبة محددة ولكن تكون بين 90-105% مع أن الممارسة العملية تكون من 80-125%</p>	<p>قياس فاعلية التحوط.</p>
<p>يمنع تحوط التدفقات النقدية والعمليات المتنبئ بها على كل مال إذا كان التحوط للقيمة الدالة التزاما للمنشأة فان أساس التعديل يكون مطلوبا.</p>	<p>لكل التدفقات النقدي الناتجة عن العمليات التي قامت بها المنشأة أو الالتزامات التي على المنشأة و التي ينتج عنها اعتراف بأصل أو مطلوب عندئذ فان الأرباح أو الخائر التي تم الاعتراف بها سابقا في حقوق الملكية وإدخالها في القياس المبدئي للمبالغ المسجل للأصل المطلوب.</p>	<p>تعديلات تحوطات التدفقات النقدية.</p>

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية للمعيار

الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات المالية المشار إليها سابقا بحسب

نص المعيار 39

ينص معيار المحاسبة الدولي في الفقرة 27 انه يتوجب على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في ميزانيتها العمومية فقط عندما تصبح طرفا في الأحكام التعاقدية أي الشراء بطريقة منتظمة. يتم الاعتراف بشراء الموجودات المالية (بطريقة منتظمة) باستخدام إحدى الطريقتين التاليتين:

➤ طريقة المحاسبة بتاريخ المتاجرة و طريقة المحاسبة بطريقة التسوية.

عند اختيار المنشأة إحدى الطريقتين السابقتين فإنه يجب أن تستمر بنفس الطريقة والأسلوب لكل فئة. ولكن كيف يتم قياس فئات الموجودات والمطلوبات المالية؟

إن هذا السؤال قد تمت الإجابة عنه في ظل المعيار نفسه وقد تمت معالجته على النحو التالي:

في البداية يجب الاعتراف المبدئي بكافة الفئات السابقة من الموجودات والمطلوبات المالية بمقدار التكلفة وهي القيمة العادلة للعبء المعطى. وبعد عملية الاعتراف المبدئي يجب على المنشأة قياس الموجودات والمطلوبات المالية بمقدار القيمة العادلة. إن هذه الموجودات التي تقاس بالتكلفة المطفأة أو التكلفة وهي:

➤ القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق و أي أصل لا يمكن قياس قيمته بالقيمة العادلة بسبب عدم تداوله في سوق نشط (أي لا يوجد له سعر في سوق نشط).

تقاس القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة لاحقا والتي هي ذات فترات قصيرة الأجل بدون سعر فائدة مبين بمقدار مبلغ الفاتورة إلا إذا كان اثر الفائدة ذا أهمية كبيرة. يتم قياس القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة والتي لا يحتفظ بها للمتاجرة بمقدار التكلفة المطفأة.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة السارية المفعول. أما الموجودات المالية الأخرى التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق ثابت بل يكون متغير يجب قياسها بمقدار التكلفة.

إلغاء الاعتراف

" يجب على المنشأة إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية وذلك فقط عندما تفقد المنشأة السيطرة على الحقوق التعاقدية التي تشتمل الأصل المالي أو جزء من الموجودات المالية وتفقد المنشأة هذه السيطرة إذا تحققت الحقوق في المنافع المحدودة في العقد أو إذا تنازلت المنشأة عن هذه الحقوق¹"

والمقصود بهذا أن المنشأة يجب أن تلغي الاعتراف بالأصل المالي أو بجزء منه إذا تحققت الحالات التالية:

- 1- إذا تم تحويل الأصل المالي إلى مشروع آخر وحقق التحويل شروط الاعتراف.
- 2- إذا تنازلت المنشأة تنازلاً فعلياً عن الأصل.
- 3- إذا انتهى عمر الأصل وتم استبعاده بإحدى طرق النفاذ عن المنشأة.
- 4- في حال تم تحويل جزء من الأصل إلى منشأة أخرى وبقي جزء منه في المنشأة الأم عندئذ يتم إلغاء الاعتراف بالجزء المحول فقط ويجب الاعتراف بالربح أو الخسارة.

الاستثمارات للأدوات المالية بموجب المعيار 39

عند إعادة القياس إلى القيمة العادلة فلا بد من ظهور بعض الفروقات بين ما كان عليه وبين الوضع الجديد وهذه الفروقات تمثل أرباح أو خسائر ففي حال كان الفرق اقل أي القيمة العادلة ظهرت بأقل من القيمة السابقة عندئذ ينتج ربح عن هذه العملية أي عند إعادة القياس أما في حالة كان الفرق اكبر فينتج خسارة. إن هذا الربح أو الخسارة لا بد من الاعتراف به وإثباته محاسبياً ولكن عند عملية الإثبات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار القواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي 39 حول معالجة مثل هذا النوع. ويكون ذلك بأخذ الخطوات التالية بعين الاعتبار وهي :

¹ طلال أبو غزالة، ملخص بمقتضى معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية الاعتراف و القياس وإرشادات حول التطبيق، عمان 2002

- 1- يجب الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر من الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة في صافي ربح أو خسارة الفترة التي نشأ فيها.
- 2- عند إعادة القياس للموجودات المالية المتوفرة للبيع يجب كما أسلفنا الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر وذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:
- إظهارها في حساب الأرباح أو الخسائر للفترة التي نشأ فيها.
 - الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية .

ومن هذا المفهوم الذي تطرقنا له لا بد للمنشأة الأخذ بعين الاعتبار إحدى الطريقتين السابقتين كسياسة محاسبية ويتوجب تطبيق هذه السياسة المحاسبية على جميع الموجودات المالية المتوفرة للبيع. وفي حال وجود مكاسب أو خسائر من الموجودات أو المطلوبات المالية التي لم يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة، فهنا لا بد من الاعتراف بها بالتكاليف المطفأة في صافي الربح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بها في الدفاتر المحاسبية.

جدول (2) يبين المعالجة المحاسبية للأدوات المالية قبل وبعد المعيار المحاسبي 39

التسلسل	نوع الأداة المالية	المحاسبة في ظل المعيار	المحاسبة قبل صدور المعيار
1	الموجودات و المطلوبات المالية	القيمة العادلة	1- التكلفة 2- القيمة القابلة للتحقق 3- بالقيمة الحالية أو قيمة التسديد
2	الأسهم، السندات، الموجودات المالية الأخرى المحتفظ بها للمتاجرة أو المتاحة للبيع	القيمة العادلة	1- التكلفة 2- السوق أو التكلفة أيهما اقل 3- القيمة العادلة
3	مشتقات مدمجة في الأدوات غير المشتقة	القيمة العادلة	لا يتم الاعتراف بها
4	أدوات مالية غير مشتقة تحتوي على أداة مالية مدمجة لا يمكن فصلها بشكل موثوق عن الأداة غير المدمجة	القيمة العادلة	تقاس بشكل عام بمقدار التكلفة المطفأة
5	موجودات ومطلوبات غير مشتقة عرضة للتقلبات في قيمتها ويتم التحوط لها من قبل أدوات مشتقة	القيمة العادلة	لا يوجد في تلك الفترة أساس لقياس التحوط
6	أدوات مالية ذات استحقاق ثابت لم تحددها المنشأة بالرغم من احتفاظها بها حتى تاريخ الاستحقاق	القيمة العادلة	1- التكلفة 2- التكلفة أو السوق أيهما اقل 3- سعر السوق
7	القروض المشتراه والذمم المدينة التي لم تحددها المنشأة على احتفاظها بها لتاريخ الاستحقاق	القيمة العادلة	1- التكلفة 2- التكلفة أو السوق أيهما اقل 3- القيمة العادلة
8	القروض والذمم المدينة التي تحددها المنشأة والاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق	التكلفة	التكلفة

الطبيعة و التصنيف

الاستثمارات هي أي أصل تحتفظ به المنشأة بهدف زيادة الثروة من خلال توزيعات أو الزيادة الرأسمالية أو لمنافع أخرى تعود للمنشأة المستثمرة, مثل تلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية. وقد عرّف مشروع المعيار البريطاني 55 الاستثمار بشكل عام " بأنه أصل له خاصية القدرة على توليد المنفعة الاقتصادية في شكل توزيعات أو زيادة في القيمة.

من تعريف الاستثمارات فمن الواضح انه يتضمن أي أصل من الأصول الموجودة في الشركة التي تمتلك القدرة على توليد المنفعة ولكن يتم استبعاد المخزون السلعي والأصول الأخرى التي تستخدم في نشاط المنشأة. ومن جهة أخرى فان المعايير المحاسبية الدولية تركز على الاستثمارات في حقوق الملكية للمنشآت الأخرى وسندات الدين على الرغم من أن استثمار المنشأة يأخذ أشكال مختلفة مثل عقارات أو الآلات أو أي أصول ثابتة أخرى. وقد يكون ذلك نتيجة للاتجاه السائد في المنشآت بأن الهدف الرئيسي في استثماراتها يتمثل في استخدام الفوائد من النقدية بكفاءة أكبر أو إيجاد علاقات تجارية أفضل من خلال القدرة على التأثير المباشر على المنشأة التي تستثمر فيها. و للتعرف على الاستثمارات لا بد من تحديد المشكلات المتعلقة بالمحاسبة عن الاستثمارات وهي:-

1. القياس عند الاقتناء:

ينطبق على الاستثمار عند الحيازة أسلوب القياس الذي يطبق على الأصول الأخرى عند اقتنائها فالتكلفة هي الأساس في القياس عند حيازة الأصل وتتضمن سعر الشراء فتضاف إليه جميع النفقات الأخرى التي تتحملها المنشأة لاقتنائها مثل هذه الأصول, العمولات, الرسوم وغيرها في حالة الاستثمار في أسهم الشركات.

2. القياس بعد الاقتناء :

من الواضح في معايير المحاسبة الدولية الأخرى والتي سوف نتناوله في دراستنا, انه في حالة حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات تكون له صفة الديمومة يتعين تعديل القيمة التي يظهر بها الاستثمار في دفاتر المنشأة والاعتراف بالخسائر أو بالأرباح في قائمة الدخل مع إظهار الاستثمارات بالقيمة المعدلة في السنوات التالية وهذه المعالجة كما نعلم أن أساسها المبدأ المحاسبي المسمى بمبدأ الحيطة و الحذر أو التحفظ. ولكن السؤال المطروح الآن هو: ماذا عن التغيرات المؤقتة التي تحدث في الأسعار السوقية لهذه الاستثمارات وما أثرها على القوائم المالية؟
لقد بقي هذا السؤال يشغل بال العاملين بمهنة المحاسبة فترة من الزمان وقد برز العديد من المقترحات للإجابة عن هذا السؤال غير أننا نجد أن مبدأ الحيطة والحذر هو المبدأ الأساسي الذي

بنيت عليه المعالجات المحاسبية في الماضي. كما انه لتصنيف الاستثمارات إلى قصيرة الأجل وطويلة الأجل اثر خاص على المعالجات المقترحة, فالاستثمارات الرأسمالية في الأوراق المالية القابلة للتداول والتي تتمثل في حقوق الملكية يتم تقويمها على أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل ويطبق ذات الإرباح على المحفظة الاستثمارية ككل في تاريخ الميزانية, فإذا كانت التكلفة تفوق سعر السوق يتعين الاعتراف بخسائر الهبوط الأساسي في قائمة الدخل ويظهر الاستثمار بالقيمة السوقية أي أقل في قائمة المركز المالي كما انه بالإمكان استرداد بعض هذه الخسائر إذا تحسن سعر السوق في حدود الخسائر غير المحققة التي تم إثباتها في السنوات السابقة وتم استخدام نفس المعالجة للمعالجة عن الاستثمارات الرأسمالية في سندات الدين القابل للتداول.

أما بالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل في الأوراق المالية القابلة للتداول والتي تمثل حقوق الملكية فيعتمد أسلوب معالجتها على نسبة الحيازة ويعني ذلك إذا كانت نسبة حيازة المنشأة المستثمرة لحقوق ملكية المنشأة المستثمر فيها تساوي 50% أو أكثر فهذه تمثل سيطرة على هذه المنشأة ويتعين إعداد قوائم مالية موحدة. أما إذا كانت نسبة الحيازة ما بين 20-50% فيتعين استخدام طريقة حقوق الملكية وهي أن تعامل الشركة المستثمرة فيها كفرع لها بإثبات العمليات المالية التي تحدث في الشركة المستثمر فيها في دفاترها وبحساب الاستثمار المفتوح للشركة المستثمر فيها في دفاتر الشركة المستثمرة وتسمى في مثل هذه الحالة الشركة المستثمرة شركة أم أما المستثمر فيها فتسمى شركة تابعة. أما في حالة كانت نسبة الحيازة 20% فإنها تستخدم طريقة التكلفة أو السوق أيهما اقل أو طريقة التكلفة. وفي حال الاستثمار الطويل الأجل في سندات الدين فيتم عادة إظهار الرصيد المتبقي من العلاوة أو الخصم.

مما سبق يتضح لنا أن المعالجة المحاسبية التي كانت سائدة لفترة طويلة لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول بعد حيازتها كان على أساس قياسها حسب سعر التكلفة أو السوق أيهما اقل. لكن في السنوات الأخيرة ظهر اتجاه قوي في أوساط المنظمات المهنية نحو توسع استخدام مفهوم القيمة السوقية العادلة أساسا للقياس, ومن البديهي وجدت هذه المنظمات أن أكثر الأصول مناسبة لهذه التجربة هي الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول وقد ظهر أن هذا الاتجاه الحديث تولد نتيجة للضغط الذي مورس من قبل بعض المنظمات والمؤسسات التي تهتم بالمعلومات المحاسبية على تنظيم مهنة المحاسبة لدفعها لتبني معايير تؤدي معلومات تعكس بشكل أفضل الواقع الفعلي للمنشأة. واستجابة التنظيمات المهنية المحاسبية لهذه الضغوط وتم إصدار معايير تحكم المعالجات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتداول مشابه

لتلك المعايير التي تستخدمها المنشأة المتخصصة في نشاط الاستثمار في الأوراق المالية (البنوك. شركات التأمين).

لقد وردت المعالجة المحاسبية كما قلنا للاستثمارات في أكثر من معيار ومن أكثر من لجنة من إنجلترا أو أمريكا وغيرها. ولكن سوف نهتم بدراسة المعالجة الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية والتي تحمل المعيار رقم 39 والذي هو محور الدراسة الأساسي.

3. التصنيف:

للأغراض المحاسبية وعند الاستثمار بعد الاقتناء لا بد من التفرقة بين نوعين أساسيين هما:

➤ الاستثمارات المؤقتة (المتداولة أو القصيرة الأجل)

➤ الاستثمارات طويلة الأجل.

وأساس التفرقة بين هذين النوعين هو ما تنوي الإدارة بخصوصه بحيث هل سيبقى لأكثر من سنة مالية واحدة فيعتبر عندئذ طويل الأجل وإذا كان سريع التبديل أي لا يكمل السنة المالية الواحدة فإنه يعتبر قصير الأجل. وكذلك في حال كان الهدف هو استثمار نقدية متوفرة وفائض عن حاجة المنشأة في الوقت الحاضر فبدلاً من تركها دون الاستفادة منها بحيث يتم التخلص من هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أو المؤقتة, ولكن عندما تكون نية الشركة كما قلنا الاحتفاظ بها لفترات أطول أي حتى تاريخ الاستحقاق مثلاً في حالة السندات أو لغرض السيطرة المستمرة على المنشأة إذا كان الاستثمار في الأسهم . وتختلف المعالجة المحاسبية باختلاف التصنيف وذلك كما جاء في المعايير الدولية وخاصة في المعيار 39 وهذه ما سوف يتم التطرق لها في الفصل القادم.

4. إيرادات الاستثمار:

سبق وأن وضعنا في تعريف الاستثمار بأن الهدف من الاستثمار هو زيادة الثروة من خلال الإيرادات التي تحصل عليها المنشأة المستثمرة في شكل فوائد على الأموال المستثمرة أو توزيعات الأدوات أو إيجار أو أي عائد آخر. وقد يكون هذا الإيراد في شكل زيادة رأسمالية بأن تفوق القيمة السوقية العادلة للاستثمار عند التخلص منه.

السندات وأسس المعالجة المحاسبية لها

السندات أو كما يطلق عليها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (أوراق مالية يحتفظ بها لحين الاستحقاق) تعتبر بالنسبة للشركة المصدرة من أكثر الديون طويلة الأجل التي تظهر بشكل اعتيادي في ميزان المراجعة، والسند عبارة عن وثيقة ورقية معتمدة تمثل تعهد بدفع مبلغ من المال في تاريخ الاستحقاق مضافا إليها فائدة تدفع على فترات بمعدل محدد على المبلغ المستحق. والسبب من قيام الشركات بإصدار السندات هو حاجتها إلى مبالغ كبيرة من الأموال يصعب أن تحصل عليها من جهة واحدة وكذلك عدم رغبتها من القيام بالاقتراض من البنك ودفع فائدة على ذلك مما يدفعها للجوء إلى تقسيم هذا المبلغ الكبير من الدين إلى عدة وحدات صغيرة يمكن لأي جهة المساهمة به سواء على مستوى أفراد أو شركات. وتقوم الشركة المصدرة للسندات ب:

- الاعتماد على البنوك في تسويق هذه السندات وبيعها كما هو الحال عند إصدار وبيع الأسهم حيث يكون البنك عندها يلعب دور الوسيط في عملية التسويق لهذه السندات وبالتالي الشركة المصدرة تقوم في هذه الحالة بتحويل كل السندات إلى البنك بسعر محدد، بذلك يتحمل البنك مخاطر بيع السندات بأي سعر ممكن أن يحصل عليه، أو ربما يقوم البنك ببيع هذه السندات لقاء عمولة تستقطع من مبالغ البيع.
- وكخيار آخر هو قيام الشركة المصدرة للسندات ببيع هذه السندات بصورة مباشرة إلى الشركات الكبيرة أو الشركات المالية أو أي جهة أخرى سواء كانت أفراد أو شركات وذلك دون مساعدة البنوك.

ويتم التعامل في السندات في سوق الأوراق المالية مثلها مثل أسهم رأس المال، فكل مستثمر يمكنه بيع ما يملكه من سندات بسعر السوق الجاري، وتعتبر هذه الخاصية من أهم العوامل التي تجذب جمهور المواطنين لاستثمار أموالهم في سندات الشركات. ولا بد للإشارة هنا إلى إبراز أنواع السندات والتي منها:

1. **السندات المضمونة برهن:** وهي السندات المضمونة بأصول معينة، والتي تصدرها في العادة شركات ذات حالة مالية غير مرضية.
2. **السندات الغير مضمونة:** هذا النوع تصدره الشركات الكبيرة و القوية وعادة تكون ذات معدل استثمار مرتفع إذا ما قورنت بالسندات المضمونة، كما تعتمد على الوضع الائتماني العام للشركة.

3. **السندات المتسلسلة** : وهي السندات التي تحتوي على تواريخ استحقاق متباينة حتى تتجنب الشركة مشكلة تجميع النقدية اللازمة للسداد.
4. **السندات المسجلة**: وهذا النوع يسجل اسم المالك في الشركة المصدرة ويتم دفع الفائدة كل ستة أشهر عن طريق إرسالها بالبريد إلى المالك المسجل.
5. **سندات الكوبون**: وفقا لهذا النوع فانه يلحق بكل سند مجموعة كوبونات الفوائد, ويستحق كل كوبون كل ستة أشهر على مدى عمر السند, حيث يقوم حامل السند بنزع الكوبون وإيداعه لدى البنك لتحصيله في تاريخ استحقاقه.
6. **السندات القابلة للتحويل** : هي السندات التي يمكن استبدالها بأسهم رأس مال وفقا لرغبة حامل السند, وهي وسيلة من وسائل جذب المستثمرين.

ومن جهة أخرى فانه توفر عملية الاستثمار بسندات الشركات المساهمة العامة (إسناد القرض) وسندات التنمية وغيرها فرصة مغرية لبعض المستثمرين نظرا لأنها تعطي إيراد دوري محدد القيمة, كما أن نسبة المخاطرة بالاستثمار بهذه السندات تعتبر بشكل عام اقل من الاستثمار بالأسهم. ويتم تحديد الإيراد الذي تعطيه هذه السندات على شكل نسبة مئوية تحسب على أساس القيمة الاسمية للسند, فمثلا سند قيمته الاسمية 100 دينار يعطي فائدة 8% سنويا وتدفع هذه الفائدة في 1/1 و 7/1 من أي عام فان ذلك يعني أن حامل السند سيحصل على فائدة مقدارها 4 دنانير في كل من 1/1 و 7/1 من كل عام حيث يتم احتساب الفائدة وفق المعادلة التالية:

(القيمة الاسمية للسند * معدل الفائدة السنوي * الفترة الزمنية)

كما بينا سابقا فانه يتم التداول بالسندات في السوق المالي ويكون لها قيم سوقية قد تختلف عن قيمتها الاسمية, واهم العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للسند هو التغير في سعر الفائدة السوقية. ففي حالة ارتفاع الفائدة السوقي عن سعر الفائدة التي يعطيها السند فإن سعر السند يميل إلى الانخفاض, و السبب في ذلك أن حامل السند في هذه الحالة سيحصل على معدل فائدة على سنده تقل عن معدل الفائدة السائد في السوق, أما في حالة انخفاض سعر الفائدة السوقي فإن سعر السند السوقي يأخذ بالارتفاع.

الفصل الثالث

التطبيق العملي للمعيار

مدى تطبيق البنوك الأردنية للمعيار المحاسبي الدولي 39 والتزامها به

كانت سياسة المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها إلى الآن مواكبة للتطور المستمر في أي مجال من مجالات العلوم المختلفة. وبما أن المحاسبة من احد العلوم الإنسانية فكان لا بد من مواكبة التطور الذي يطرأ عليها. وهذا ما حدث ويحدث فعلا حيث كان الأردن سباق إلى تطبيق أي قرار يصدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعايير المحاسبية. وعند صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 تبناه الأردن مع مجموعة من دول العالم منذ عام 2000م وتم البدء بتطبيق هذا المعيار على الشركات والبنوك والمؤسسات الضخمة منذ بداية عام 2001م على الحسابات المتعلقة بالمعيار 39 .

وبما أن الهدف الأساسي من هذا البحث هو التعريف بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 أحببنا أن نبين مدى التزام البنوك الأردنية بهذا المعيار ومدى تطبيقها له. ومن خلال الدراسات السابقة لمدى تطبيق البنوك الأردنية لهذا المعيار أحببنا أن نقارن بين دراسة قامت بها الدكتورة علا ياسين من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول بيانات الموجودات في الحسابات الختامية لعدة بنوك قبل وبعد تطبيق المعيار لعامي 2000 و 2001 ونحن سوف نضيف بيانات 2002 ونقارن مدى التغير في الاعتراف بالأدوات المالية بين أول عام يتعرف به بالأدوات المالية وبين السنة التي تليه وبسنة 2002 للتأكيد على مدى التطبيق وذلك من خلال دراسة أربع بنوك أردنية .

الدراسة العملية

تم اختيار العينة بصورة غير عشوائية من البنوك الأردنية وذلك بطريقة العينة العرضية أو القصدية وذلك لعدم قدرتنا على الحصول على بيانات 2002 لكافة البنوك التي تم اختيارها في الدراسة السابقة. والبنوك التي تم اختيارها هي (البنك العربي, الأردني الكويتي, الإسكان, القاهرة عمان). وكما جاء في الدراسة السابقة مع ما توصلنا نحن إليه عن مدى تطبيق البنوك الأردنية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 حول الأدوات المالية تبين أن الفرق بين الأدوات المالية المفصح عنها في الأعوام 2000, 2001, 2002 وكما هو أدناه بالآلاف الدنانير كما يلي:

جدول رقم 4 جدول يوضح الفرق بين البيانات المفصح عنها والمسجلة فعلا

اسم البنك	المفصح عنه لعام 2000	المسجل فعلا لعام 2001	المسجل فعلا لعام 2002
العربي	20500	15377	25080
الأردني الكويتي	1284	292	-29
الإسكان	1800	709	0
القاهرة عمان	19300	18124	0

نلاحظ أن هناك فرق بين القيمة المفصح عنها والتي سجلت في بيانات 2001 و2002 وهذا يؤدي بنا إلى تساؤل مفاده لما الفرق؟ ولماذا لم يذكر في تقرير 2001 و2002 سبب الفرق؟ وما دور المدقق في هذه الحالة.

لقد كان لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 لأول مرة اثر على أصول المنشأة بسبب التوسع في استخدام القيمة العادلة للأصول المالية ومعظم البنوك سجلت اثر ايجابي للمعيار, وقد أشارت هذه البنوك إلى الارتفاع في قيمة الأصول لكنها لم تشير إلى أثر تطبيق المعيار في هذه الزيادة. ويعود السبب في عدم إفصاح البنوك عن كيفية تطبيق المعيار لأول مرة هو عدم وجود أهمية نسبية, لهذا الأمر افترضت البنوك أن المطلع على البيانات على عدم علم بالطريقة المتبعة في ذلك.

لقد عملت البنوك بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 على تغيير أسماء محافظ الأوراق المالية وهذا الجدول يبين أسماء بعض المحافظ قبل وبعد تطبيق المعيار رقم 39.

جدول 5 يبين أسماء المحافظ قبل وبعد تطبيق المعيار 39

اسم المحفظة قبل تطبيق المعيار 39	اسم المحفظة بعد تطبيق المعيار 39
أوراق مالية حكومية	استثمارات للاستحقاق
أوراق مالية للمتاجرة	موجودات للمتاجرة
أوراق مالية للاستثمار	موجودات متوفرة للبيع

• تطبيقات المعيار المحاسبي الدولي 39 داخل البنوك الأردن البنك العربي

لقد أظهرت الميزانية الموحدة تشكيلة محفظة البنك في نهاية عام 2002م وهي كما يلي

البيان	2000		2001		2002	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
موجودات للمتاجرة	185147	7%	468896	15%	561299	18.3%
موجودات متوفرة للبيع	881175	33%	1028434	34%	433663	47%
استثمارات للاستحقاق	1455407	54%	1372410	45%	877143	28.7%
تابعة وحليفة	178928	7%	163372	5%	182274	6%

من الجدول نلاحظ أن البنك قد غير من تشكيلة محفظتي المتاجرة والاستحقاق بشكل نسبي أي اختلفت إستراتيجية البنك في تشكيلة محفظة للمرة الثالثة خلال وقت قصير نسبيا وذلك بزيادة في عام 2002 بمقدار 3.3% ونلاحظ أن محفظة الاستحقاق انخفضت قيمتها على مدار العامين 2001 و2002 وبحسب المعيار المحاسبي رقم 39 فإن على المنشأة التي تقوم ببيع جزء من محفظة الاستحقاق أن تعيد تصنيف هذه المحفظة إلى محفظة متاحة للبيع وإعادة تقييمها بالقيمة العادلة عدا الحالات التالية:

- ◆ المبيعات القريبة من تاريخ الاستحقاق.
- ◆ المبيعات بعد تحصيل مبلغها الأصلي من خلال دفعات مجدولة.
- ◆ المبيعات نتيجة حدث منفصل خارج نطاق سيطرة المنشأة وغير المتكرر وغير الممكن توقعه.

ومع ذلك البنك لم يفصح أن كان هذا الانخفاض ناتج عن استحقاق بعض الأدوات المالية في المحفظة أو انه نتيجة احد الشروط المستثناة أعلاه أو نتيجة بيع عادية ولم يقم البنك بالالتزام بهذا البند من المعيار.

• البنك الأردني الكويتي

لقد أظهرت الميزانية العمومية الموحدة تشكيلة محفظة البنك في نهاية عام 2002 وهي كما يلي :

2002		2001		2000		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
94%	970517	0%	0		.	موجودات للمتاجرة
6%	58923	77%	43900	86%	54615	موجودات متوفرة للبيع
	0	31%	12050	14%	8896	استثمارات للاستحقاق
	0	2%	904		0	تابعة و حليفة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن البنك قد غير في تشكيلة محفظة المتاجرة لعام 2002 بحيث أصبح هناك زيادة ملحوظة في الموجودات المتوفرة للمتاجرة من 0-94%. وفيما يخص الموجودات المتوفرة للبيع فقد انخفضت بنسب متفاوتة بين عامي 2000 و 2001 وبانخفاض ملحوظ كذلك في عام 2002 من 77-6%. أما استثمارات لتاريخ الاستحقاق فقد تراوحت النسبة بزيادة في عام 2001 عنه في عام 2000 بمقدار 7% وانخفضت بصورة واضحة في عام 2002 حيث وصلت إلى 0% وان ما جرى على الاستثمارات في الشركات الحليفة و التابعة فقد حصل عليها كما حصل على الاستثمارات في تاريخ الاستحقاق بحيث زادت في سنة 2001 بمقدار 2% وانخفضت إلى 0% في عام 2002.

بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك في عام 2001 فإنه من الواضح أن سبب الاختلاف في القيم ما بين عامي 2000-2001 هو نتيجة تبني البنك واستخدامه للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39, حيث تم قياس الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة بالكلفة أو الكلفة المطفأة حيث بلغت قيمتها 8548278 دينار للأردن و الخارج أما في عام 2002 فتم قياس الموجودات المالية المتوفرة للبيع بنفس الطريقة وبالتالي ظهرت بمبلغ 14630965 دينار للأردن و الخارج كما في

12/31

• بنك الإسكان للتجارة و التمويل .

كما ظهرت في الميزانية فإن تشكيلة محفظة البنك في نهاية عام 2002 كانت كما يلي :

2002		2001		2000		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
3.4%	14161	5%	22244	17%	48343	موجودات للمتاجرة
29.5%	122211	21%	88280	23%	64235	موجودات متوفرة للبيع
60.5%	250167	67%	277195	56%	159006	استثمارات للاستحقاق
6.7%	27585	6%	24779	4%	12795	تابعة وحليفة

لقد تم تغير كبير في تشكيلة المحفظة خلال سنوات 2000 و2001 و2002 حيث انخفضت موجودات للمتاجرة في عام 2001 الى 5% بعد أن كانت في عام 2001 17% وذلك وكما ورد في تقرير 2001 انه تم بيع 37 مليون دينار أسهم وقام بشراء 14 مليون دينار سندات خلال نفس العام ونلاحظ انه في عام 2002 انخفضت كذلك بمقدار 1.6% ولم يذكر البنك في تقريره أي تعليق على سبب النقص في هذا البند.

أما فيما يخص الموجودات المتوفرة للبيع فإنها تراوحت بين الانخفاض والارتفاع ففي عام 2001 انخفضت إلى 21% وفي عام 2002 ارتفعت إلى 29.5%. أما استثمارات لتاريخ الاستحقاق فقد زادت زيادة واسعة في عام 2001 وانخفضت بنسبة 6.5% في عام 2002. أما فيما يتعلق بالشركات التابعة والحليفة فإنها كانت في زيادة مستمرة خلال الثلاث سنوات ولكن بنسب بسيطة.

• بنك القاهرة عمان

2002		2001		2000		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
8,7%	9026	0,4%	506	1%	592	موجودات المتاجرة
91,3%	95219	99,6%	114075	47%	42739	موجودات متوفرة للبيع
0%	0	0%	0	52%	47406	استثمارات للاستحقاق
0%	0	0%	0	0%	0	تابعة وحليفة

كما نلاحظ من الجدول أعلاه نجد انه قد حدث تغير في تشكيل المحفظة خلال السنوات الثلاث المتتاليات (2000 و2001 و2002) بين ارتفاع وانخفاض ، فالموجودات المالية للمتاجرة انخفضت في عام 2001 نسبتها إلى 0,4% بعد أن كانت نسبتها عام 2000 . 1% ولم يفصح البنك عن أسباب ذلك الانخفاض في تقريره المالي ونلاحظ انه في عام 2002 عادت وارتفعت حيث بلغت نسبتها 8,7% ولم يرد أي تعليق أيضا عن أسباب.

أما ما يخص الموجودات المتوفرة للبيع فقد ارتفعت بشكل ملحوظ بين عامي 2000 و2001 حيث بلغت نسبتها في العام الأول 47% والعام الثاني 99,6% وعادت وانخفضت في عام 2002 بشكل طفيف حيث بلغت النسبة في تلك الفترة 91,3%. أما الاستثمارات للاستحقاق فقد انخفضت بشكل كبير بين عامي 2000 و2001 حيث انخفضت من 52% إلى 0% وبقيت على ذلك الحال في عام 2002. بعد سنتين من تطبيق المعيار في الأردن امتد التطبيق ليشمل كافة الشركات التي تتعامل بالأدوات المالية. وبذلك أصبح تطبيق المعيار أمرا بديهي عند معظم الشركات. وعند تطبيقه لأول مرة في الأردن كان هناك الكثير من المشاكل ليس فقط في الأردن بل في جميع أنحاء العالم حتى عند لجنة المعايير نفسها, ونستطيع أن نذكر بعض هذه المشاكل:-

- ◆ قياس الرصيد في أول المدة و مقارنته مع الأرصدة قبل تطبيق المعيار, وبعد تطبيق المعيار.
- ◆ تأخير تطبيق المعيار في بعض الشركات و المؤسسات التي تتعامل بالأدوات المالية
- ◆ تعديل الأنظمة المحاسبية المتبعة لقياس الأدوات المالية لكي تتوافق كذلك مع ما جاء في المعيار.
- ◆ تعديل البيانات المالية لكي تتوافق مع ما جاء في المعيار
- ◆ وجود عدة نقاط ضعف في نص المعيار مما أدى إلى أرباك مستخدمي هذه المعايير.

وبالرغم من وجود هذه المشاكل و غيرها إلا أن لجنة المعايير الدولية عملت على إزالة هذه الإشكاليات بحيث عملت على وضع عدد من الأسئلة مع الإجابة عليها وهذه الإجابات هي حلول للمشكلات التي قد يتعرض لها مستخدم هذا المعيار.

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

- لقد أوضحنا في بداية هذا البحث أن الهدف من هذه الدراسة (البحث) هو بيان مدى تطبيق البنوك الأردنية للمعيار المحاسبي الدولي. ولكن بعد الدراسة التي شملت أربعة بنوك أردنية تجارية تبين ما يلي (مع العلم بأنه تم الاعتماد على سنوات 2000 و2001 و2002 لأن في هذه السنوات تم إصدار المعيار وتطبيقه وبالتالي لمعرفة كيفية معالجة البيانات قبل وبعد المعيار):
- 1 تبين لنا أن العاملين في البنوك الأردنية يجهلون الكثير من متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39 وذلك لاختلاف الظاهر في الميزانية عن المدرج عنه في الإفصاح.
 - 2 تطبيق البنوك الأردنية لفقرات المعيار ما زالت أقل من المستوى المطلوب.
 - 3 عدم وجود أشخاص متخصصون في المعايير الدولية بشكل عام وبالمعيار 39 بشكل خاص ليسهل ويوضح طبيعة المعيار وكيفية العمل به.
 - 4 عدم اهتمام مدقق الحسابات الخارجي بالافصاحات المتعلقة بالأدوات المالية بحيث قارئ القوائم المالية يبقى في تساؤل عن كيفية التعرف على هذه الأرقام وعن سبب التغيير فيها، وهذا يدل على عدم معرفة مدقق الحسابات ببنود المعيار بشكل كاف.
 - 5 إن صعوبة تطبيق المعيار لم تختصر على الشركات والمؤسسات الأردنية فقط بل كذلك على لجنة معايير المحاسبة الدولية بسبب وجود بعض المشاكل في المعيار وقد عالجتها لجنة المعايير بوضع مجموعة من الأسئلة لحالت قد تثير جدل وإجابات لهذه الحالات لإظهار كيفية المعالجة المحاسبية لكي تزيل الغموض والمشاكل الموجودة في المعيار 39.

ومن الملاحظات السابقة يمكن الوصول إلى التوصيات التالية :

- يجب على المؤسسات المنظمة لمهنة المحاسبة في الأردن مثل جمعية مدققي الحسابات وهيئة الأوراق المالية وغيرهم عمل دورات متخصصة لتوضيح آلية عمل المعيار.
- عمل حلقات بحث من قبل أصحاب المهنة مثل المدققين و البنوك مع أساتذة الجامعات وأصحاب الاختصاص في هذا المجال لسد كامل الثغرات الموجودة في المعيار.
- عدم الاكتفاء بنص المعيار بل التوجه إلى الدراسات الموضحة للمعيار.
- دراسة المعيار بلغته الأم لفهم العبارات كما يجب أن تفهم.
- إلزام كافة القطاعات (الذي يدخل المعيار في طبيعته عملها) على استعمال المعيار وإظهاره بالصورة الصحيحة كما يجب أن يكون.

قائمة بالمصادر والمراجع العربية و الأجنبية

1. طلال أبو غزالة, معايير المحاسبة الدولية, دار المكتبة الوطنية, يناير 2000
2. حسن حياي, الأصول العلمية والعملية للمحاسبة, مركز طارق عمان, الطبعة الأولى 2000.
3. علا ياسين, المحاسبة وتحديات العولمة, دراسة مقارنة لتطبيقات معيار 39 في البنوك الأردنية 2002.
4. نعيم خوري, محاسبة الأدوات المالية, مجلة المدقق, عمان.
5. نظام حسين, المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الأموال المالية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39, مجلة المدقق, عمان.
6. طلال أبو غزالة, ملخص بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية- الاعتراف و القياس وإرشادات حول التطبيق, عمان 2002.
7. نعيم دهمش, الأصول العلمية والعملية للمحاسبة 2.
8. Kieso, intermediate accounting.
9. John Larson, modern advance accounting.
10. Imad Ramadan, option trading strategies, Amman 2003.
11. www.iasplus.com/standards/ias39.htm .
12. www.google.com
13. International accounting standards committee, IAS 39 implementation guidance question and and answers, January 2001.
14. Kieso, kimmel , weygandt. Accounting principles, 2002